

الدورة 12

مؤتمر تحلية المياه في الدول العربية

19-18 شعبان 1440 | 24-23 ابريل 2019

فندق انتركونتيننتال سيتي ستارز، القاهرة، جمهورية مصر العربية



البناء المؤسسي لمنظومة تحلية المياه في الدول العربية

الدكتور عبدالمجيد علي العوضي

أثر التشريعات والأنظمة لتحقيق إستدامة البناء المؤسسي لتحلية المياه

1. القرار بشأن توحيد جهة التنظيم (الإطار القانوني) لهذه الصناعة بإعتماد منظم واحد لجميع الانشطة المتعلقة بها من عدمه.
2. وضوح الرؤية في ما يتعلق بالمسؤوليات المترتبة على الجهة (الجهات) المعنية اعلاه وعلاقتها بالجهات التشريعية والتنفيذية.
3. وضوح الأنظمة والقرارات المنظمة لهذه الصناعة وخاصة القرارات المتعلقة بشأن التخصيص لعلاقتها الوطيدة بالإستثمار وخلق التنافس والنمو الإقتصادي للدولة.

أثر التشريعات ،،، يتبع

4. إتخاذ القرار المناسب في ما يتعلق بفصل نظام الكهرباء عن التحلية وإعتبار الأخير كيان منفصل أم لا ولو أن الإرتباط وثيق بينهما خاصة في محطات الإنتاج المزدوج.

5. نتيجة لطبيعة نشاط توليد الكهرباء من محطات الإنتاج المزدوج وعدم القدرة على تخزينها وكذلك حتمية إستخدامها الفوري والتزامن الكامل في إستمرارية توليد منتجات هذه المشاريع من مياه محلاة، فقد إتجهت أغلب الدول إلى إسناد مسؤولية تنظيم هذه الخدمات لمنظم واحد لضمان عدم تعارض المعايير والإجراءات والقواعد المتبعة لتلك الأنشطة.

تجربة مملكة البحرين

نظراً لعدم إمكانية فصل أنشطة تحلية المياه عن الكهرباء في المملكة وفقاً لصعوبات الفصل بين المنتجين وخاصة والتوجه العام هي نحو الإنتاج المزدوج، فقد أسند مسؤولية التنظيم إلى منظم وحيد لهذه الأنشطة وهي وزارة الكهرباء والماء في حينه وفق المرسوم رقم (1) لعام 1996.

كما واسند ايضا إلى الوزارة مسؤولية الإنتاج والتوزيع والتحصيل إلى أن تم إعادة هيكلة هذا القطاع بإنشاء هيئة الكهرباء والماء وفق المرسوم (98) لسنة 2007 والذي إقتضى بأن تكون الهيئة هي المشتري الوحيد للكهرباء والماء في حال الإنتاج من المحطات الخاصة.

تجربة مملكة البحرين

ولما كان التوجه العام لمملكة البحرين هو تعزيز مبدأ التنافس المشروع والعاقل و توفير المناخ المناسب لتحفيز مشاركة واستثمار القطاع الخاص في أنشطة صناعة الكهرباء وتحلية مياه البحر، فقد كان لذلك الأثر البالغ في جلب عدة مطورين متنافسين من القطاع الخاص بغرض تطوير وتشغيل مشاريع إنتاج المياه المحلاة والكهرباء الخاصة بطريقة IWPP.

لذا إرتأت الحكومة بأن وجود أكثر من منظم واحد يشكّل مخاطر تنظيمية عديدة على المستثمرين مما قد ينتج عنها زيادة في أسعار وتكلفة المشاريع أو إحجام عدد من المطورين عن الدخول في التنافس على مشاريع IWPP في المستقبل.

تجربة مملكة البحرين

تعمل الهيئة بنظام المشتري الوحيد Single Buyer مملوكة بالكامل للدولة تتولى طرح جميع مشاريع الكهرباء وتحلية المياه في المملكة ومن ثم تكون هي المشتري الوحيد لجميع منتجات هذه المشاريع من الماء والكهرباء طوال مدة المشروع (عادة ما يكون ذلك لمدة 20 عاماً)، وتكون هي وحدها المخولة قانونياً بشراء منتجات جميع محطات الكهرباء وتحلية المياه في المملكة.

أسند إلى الهيئة دور أكثر شمولية بحيث أصبحت هي المؤسسة الوحيدة المسؤولة عن تنظيم القطاع وتنفيذ سياسة الحكومة لضمان توفير خدمات آمنة وذات جودة عالية من المحطات التابعة لها وشركات الإنتاج الخاصة للحصول على خدمات بأسعار منافسة ومعقولة.